كشفت مصادر عمالية ومعلومات متطابقة عن اتهامات عديدة موجهة لقيادة شركة بترومسيلة ، حول مخالفات في ملف المقاولات والخدمات النفطية وابرام عقود مشبوهة مع مقاولين مقربين وشركات متهمة بعلاقاتها الخاصة بقيادة الشركة، وأكدت تلك المصادر ل"مراقبون برس" ضلوع المدير التنفيذي للشركة محمد بن سميط باتخاذ قرارات وتوجيهات بمنح امتيازات عقود المقاولات لبعض شركات محددة وبشروط أقل إنصافا للدولة وادنى عطائا من عروض مقاولين آخرين أبدوا استعدادهم لتقديمها لقيادة الشركة مقابل تلك الأعمال والمهام، وهو ما يضع أكثر من علامة استفهام حول أسباب ودوافع تغييب الشركة لآليات الحوكمة والتقيد بقانون المناقصات. في منح عقود المقاولات للمحاباة والمحسوبية والعلاقات الشخصية مع شركات معينة ومقاولين مقربين شخصيا منها بعيد عن أي اعتبارات قانونية (نتحفظ عن الاسماء). حول تمكين شركات وكيانات تجارية محلية إلى الاستحواذ على امتيازات واعمال وأصول شركات أجنبية عاملة في قطاع الحفر والخدمات النفطية ، بدلا من تلك الشركات الأجنبية وعلى حساب شركات ومؤسسات محلية أكثر كفاءة وخبرة وإمكانية للقيام بهذه المهام والاعمال النفطية . ولماذا يتم تغييب وزارات النفط والمالية والشؤون القانونية والخدمة المدنية والداخلية عن كل أنشطة وأعمال واتفاقيات شركة بترومسيلة من تاسيسها حتى اليوم؟. وماهي الالتزامات الضريبية والتامنية والبيئية والأمنية المقدمة من تلك الجهات العاملة في المجال النفطي ، ،وخاصة في التعامل مع المخاطر البيئية والصحية المتعلقة بأعمال التنقيب والحفر والاستكشافات النفطية

Summarized by © lakhasly.com